أكدت أنها تجري الفحص بنفسها حالياً

السيطرة النوعية تطلق جولة تراخيص جديدة للشركات الفاحصة للسلع المستوردة

□ بغداد / متابعة المدى

سلع مستوردة بأنتظار الفحص (ارشيف)

أكد مصدر مسؤول في وزارة التخطيط أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية أنجز المرحلة الأولى، والشروع في المرحلة الثانية من مناقصة لاختيار شركات فاحصة لتشغل مكان شركة اس جي اس السويسرية التي تم إنهاء العقد معها، مبيناً أن الجهاز سيقوم بالفحص كما كان في السابق بالتعاون مع الشركات العامة إلى جانب الشركة الفرنسية لحين الاتفاق مع إحدى الشركات المطروحة في جولة التراخيص التي أطلقها الجهاز.

وقال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب لـ(لبغدادية نيوز): إن المناقصة تتم وفق مرحلتين حيث تم تقييم الشركات المتقدمة في المرحلة الأولى وتأهلت منها خمس شركات، لافتاً الى حصول موافقة وزير التخطيط للدخول في تفاوض مباشر مع تلك الشركات حول الأجر الذي ستتقاضاه الشركة من التجار بمقابل إصدار شهادات المطابقة وما هي الخدمات التي ستقدمها للجهاز تقنياً وفنياً من حيث إقامة الدورات وتقديم الأجهزة".

وأضاف عبد الوهاب أن "شركة بورو فريتاس الفرنسية ستستمر بالعمل بعد انتهاء عمل شركة اس جي اس، حيث منحنا مهلة لغاية ٣/٥ ، مبينا عدم السماح بعد هذا التاريخ قبول شهادات هذه الشركة".

وتابع عبد الوهاب :إن مختبرات الجهاز ستقوم بالفحص في المنافذ ، لافتا الى انه تم التعاقد مؤقتاً مع عدد من شركات وزارة الصناعة لفحص السلع التي لا يستطيع الجهاز المركزي القيام بفحصها كالإطارات والبطاريات والالكترونيات".

وأشار الى أن الشركة الفرنسية التي ستبقى تعمل وحدها تعد اقل سعة من زميلتها الشركة السويسرية المعاقبة لذا ولتجنب حصول أزمة للتجار نحاول أن نقوم نحن أيضا بفحص جزء من البضائع الداخلة للبلاد وفق آليتنا القديمة وبذلك يكون التاجر مخيرا بين أن يجلب شهادة فرنسية ويمر عبر الحدود أو يخضع للفحص العراقي".

وذكر عبد الوهاب أن إلغاء عقد الشركة السويسرية جاء بعد عدم الاقتناع بأدائها من خلال الفحص العشوائي لفرقنا الموجودة في المنافذ الحدودية لتدقيق مدى كفاءة شهادات الجودة التي تصدر عن الشركتين ووجدنا خروقات كبيرة للشركة السويسرية، إضافة لشكاوى التجار من تأخرهم بالفحص ما استوجب إيقاف التعاقد معها".

وبين أن جهازه "لجأ للفحص من خلال التعاقد مع شركات أجنبية مضطراً لان البلاد الآن تمتلك ثلاثة عشر منفذا بريا وخمسة منافذ بحرية وخمسة منافذ جوية، وكل طاقة جهازنا على الفحص لا تتجاوز الـ ١٥٠٠ نموذج خلال الشهر، وبحساب رياضي بسيط لو دخلت عبر المنافذ البرية الثلاثة عشر فقط مئة شاحنة في اليوم فذلك يعني أن ألف وثلاثمائة شاحنة في اليوم، مما يعني أن طاقة الجهاز خلال شهر لا تكفي لفحص الداخل عبر المنافذ البرية وحدها في يوم واحد، ناهيك عن الموانئ البحرية والجوية".

وكانت ورشة العمل التي نظمها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط لبحث برنامج الجهاز لتفتيش وفحص البضائع قبل التوريد في أواخر آب في السنة الماضية لإعلان تعاقدها مع شركتي بورو فريتاس الفرنسية و اس جي اس السويسرية ، قد تحولت إلى سجال محتدم بين عدد من التجار البارزين والمسؤولين في الجهاز والوزارة.

وقتها أعتبر الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية أن هذا البرنامج يعد ضماناً لحقوق المستهلك عن طريق اعتماد المعايير العالمية، فيما أكد عدد من التجار في أحاديث أن الوقت غير مناسب لتطبيق هذه الإجراءات التي قالوا إنها لا تنعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني، متهمين وزارة التخطيط متمثلة بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بأنها تشجع البضائع الإيرانية والسورية من خلال عدم إخضاعها لهذا البرنامج كما أنها فاجأت التجار بالتعاقد مع شركتي بورو فريتاس الفرنسية والسويسرية اس جي اس ، دون إعطاء التجار فترة كافية للتهيؤ.

مصدر : ٢٥٪من فائض الموازنة ستدفع نقداً إلى الشعب

□ بغداد /المدى

أكدت عضو اللجنة المالية ماجدة التميمي أن فائض السنة الماضية من تخصيصات الموازنة ذهب إلى مشاريع الكهرباء والى تسديد أموال ومبالغ في أمانة بغداد، وجزء آخر إلى البطاقة التموينية ولكن هناك فائضا متبقيا بحدود ٢٨ تريليون دينار.

وقالت التميمي لـ (البغدادية نيوز) : إن مصير الأموال التي تعاد من الوزارات أو الحكومات المحلية بسبب عدم تنفيذ المشاريع التي تم منحها التخصيصات.

وأضافت التميمي أن الفائض ذهب ايضاً لمشاريع الأماكن الدينية ووزارة النقل ومازال هنالك فائض بحدود ٢٨ تريليون دينار.

وتابعت : بالنسبة للفائض في هذه السنة "هناك توجيه بأن قسما منه يذهب بحسب المادة ٢ الفقرة (و) وبنسبة ٢٥٪ سوف تذهب إلى الشعب العراقي نقدا.

وكان خبير اقتصادي طالب الحكومة بالكشف عن الفوائض المتبقية من التخصيصات المالية للوزارات والمحافظات في كل سنة من خلال تقديم الحسابات الختامية، لمعرفة القاعدة المالية للبلاد، ما يساعد على سد عجز الموازنة وإعداد الخطط التنموية مع الحد من فرص الفساد.

وأنتقد الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري في تصريح لـ/البغدادية نيوز/ "عدم تقديم حسابات ختامية دقيقة توضح القاعدة المالية التي يمتلكها العراق، فالمعلومات المتوفرة تقتصر فقط على الاحتياطي في البنك المركزي وهو بحدود ٦٠ مليار دولار لكن ينبغي أن تكشف الحكومة عن الفائض من السنوات السابقة والآلية التي يستخدم بها لسد العجز في السنة الحالية أو المقبلة، فموازنة هذا العام تم تخصيصها بعجز كبير بالمقارنة مع الموازنات العالمية حيث بلغ العجز ١٤ مليار دولار ما يعني ١٤ بالمئة.

وبين الصوري"أن الواردات النفطية في عام ٢٠١١ بلغت ٨٣ مليار دولار والموازنة العامة وقتها لم تتجاوز ٨٢ مليار دولار ما يعني أن الموارد النفطية وحدها كان الفائض منها مليار دولار، إضافة الى أن الموازنة الاستثمارية لم تنفذ بالكامل وهناك مصادر تتحدث عن أن ١٥٪ تم تنفيذها ما يعني وجود فائض كبير جداً في الموازنة الاستثمارية وإذا فرضنا أن ٥٠٪ من الموازنة الاستثمارية تطبق سيكون الفائض عشر مليارات من الدولار، إضافة لفوائض المواد الموجودة عن الرسوم والضرائب والموارد الأخرى التي ستأخذها الحكومة فهناك فائض كبير جداً في موازنة ٢٠١١، فلماذا يتم تنفيذ موازنة ٢٠١٢ بعجز رغم أن الأموال التي فاضت من ٢٠١١.

وأشار الصوري إلى أن المدة من ٢٠٠٣ ولغاية الان شهدت صرف ٦٠٠ مليار دولار ولا توجد أي علاقة أو مجال للمقارنة بين المبالغ المصروفة والنتائج التي تم التوصل إليها، معتبراً أن "جزءا كبيرا من الأموال يذهب للفساد المالي والإداري، بينما الجزء الآخر يساء التصرف به ولغاية الآن توجد أموال لم تحص في الميزانيات الختامية ولم يتم الكشف عنها والآن الحديث يدور انه هناك سبعة مليارات دولار لم تخصص ضمن الموازنة لكنها أنفقت من قبل الحكومة.

شركات إيطالية تستثمر في المناطق الحرة

بغداد / قيس عيدان

قالت الهيئة العامة للمناطق الحرة إن شركتين ايطاليتين تستعدان للاستثمار في المناطق الحرة في خور الزبير.

وقال بيان صادر عن الهيئة تسلمت (المدى) نسخة منه إن وفدا من رجال الأعمال الايطاليين زار المنطقة الحرة في خور الزبير وبحث الفرص الاستثمارية والحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في المنطقة الحرة .

وأضاف البيان أن شركة (MGM LINES) الايطالية تقدمت بطلب استثمار إلى المنطقة الحرة لعدد من المشاريع من بينها تنفيذ مشروع خدمي في مجال خدمات النقل التخصصي والمناولة ومشروع استثمار تجاري آخر.وتابع البيان أن الشركة المذكورة تقدمت أيضاً بطلب استثمار في مجال خدمات النقل والشحن والمناولة وبمساحة تزيد على (٤٠٠٠) م٢، لافتا إلى أن الشركتين المذكورتين تقدمان خدماتهما إلى الشركات العاملة في مجال الصناعات النفطية .

إجراء تحقيق في قضية رشوة لشركة (ليتون الاسترالية)

□ ترجمة : عبد الخالق علي
عن : وكالة رويترز

قال المفتش العام لوزارة النفط هلال إسماعيل إن السلطات العراقية بدأت بالتحقيق في فضيحة رشوة ترتبط بشركة الإنشاءات الاسترالية (ليتون) ، إلا أنها لم تعثر لحد الآن على دليل لأي إجراء مسيء من جانب المسؤولين العراقيين . وأضاف السيد هلال قائلا " نقوم حاليا بالتحقيق في ادعاءات حول خروقات وقعت في عقود شركة ليتون في جنوب العراق. إلا أننا لحد الان لم نعثر على أي دليل بتورط مسؤولين عراقيين في عمليات فساد". من جانبها فتحت الشرطة الاسترالية الشهر الماضي تحقيقا بعد ان أبلغت شركة ليتون الشرطة الفيدرالية الاسترالية عن رشوة محتملة قام بها متعاقدون فرعيون للعمل بتوسيع مرافق تصدير نفطية في العراق .

يمتلك العراق خططا لتوسيع الإنتاج النفطي والتصدير إلا انه يحتاج الى فحوص مكثفة للبنية التحتية التي دمرتها العقوبات والحروب على مدى عقود. فازت شركة ليتون بعقدين تبلغ قيمتهما حوالي ١،٢٥ مليار دولار من اجل توسيع منافذ التصدير العراقية من خلال نصب مراس عائمة وأنابيب في الخليج . كان من المقرر ان يبدأ أول مرسى تبنيه ليتون في بداية عام ٢٠١٢، إلا أن سوء الأحوال الجوية والقضايا الفنية تسببت في تأخير بدء العمل.ويذكر هلال بان التحقيق الذي يجريه مكتبه ما زال في مراحله الأولى و قد وعدت شركة ليتون بان تتعاون تعاونا تاما في كشف أية خروقات في هذا الشأن، كما أن مكتب المفتش العام يقوم حاليا بتدقيق عقود الشركة ، "نحن نعمل بشكل وثيق مع شركة ليتون من اجل كشف اية خروقات في العقود الموقعة معها ، و قد أبدت الشركة تعاونا كاملا وتعهدت بتقديم كل المعلومات المطلوبة الى مكتب المفتش العام". من جانبه ذكر مسؤول في شركة نفط الجنوب الحكومية بان التحقيقات الأولية في عقود شركة ليتون لم تكشف أي دليل على الرشوة، إلا أنها ربما تكشف عن تحايل على الضريبة .وأضاف مسؤول آخر في شركة نفط الجنوب قائلا "الدلالات الأولية تشير الى وجود تحايل على الضريبة في عقود ليتون إلا انه ليس هناك أية دلالة على الرشوة.

جندال الهندية تحصل على إجازة لإنتاج الأنابيب في البصرة

□ البصرة / متابعة المدى

قال نائب رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل إن الهيئة تستعد لمنح شركة جندال الهندية إجازة استثمار لإنتاج وتغليف الأنابيب بعد الإطلاع ميدانياً على معاملها.وأضاف فاضل في بيان صادر عن الهيئة أن الشركة الهندية المتخصصة في صنع وتغليف الأنابيب النفطية تقدمت في وقت سابق إلى هيئة استثمار البصرة لنيل رخصة استثمارية لمشروع في قطاع الصناعة.وتابع فاضل بحسب البيان : أن هيئة استثمار البصرة أطلعت ضمن وفد من الحكومة المحلية على مصنع شركة جندال الهندية لإنتاج وتغليف الأنابيب ومواقع معاملها في مدينة كندالا الهندية، فيما تستعد هيئة استثمار البصرة إلى منح إجازة استثمار لعدد من المشاريع الصناعية في القطاع الصناعي والدعم اللوجستي لشركات النفط.وأوضح أن المشروع يتضمن إنشاء ثلاثة معامل ومنها بناء معمل للطلاء واللحام الطولي كمرحلة أولى ومعمل للحام الحلزوني كمرحلة ثانية مجمع إضافة إلى مجمع متكامل لموظفي المعمل بكلفة (٢٠٠) مليون دولار.وأشار إلى أن الزيارة تأتي لاطلاع ميدانيا على واقع حال الشركة ومصداقيتها وقدراتها الصناعية وإمكانية دخول الاستثمار للمنافسة في إنتاج وتغليف الأنابيب في البصرة، لافتا الى أن الزيارة جاءت بعد الإطلاع ودراسة التصاميم المقدمة للهيئة إضافة إلى متابعة إنجازاتها في موقع الشركة الالكتروني بغية فرز الشركات الكفوءة والجادة في الاستثمار من الشركات التي تسعى إلى المضاربة بإجازات الاستثمار بعد تسلمها من الهيئة.وبين أن هيئة استثمار البصرة تضع في مقدمة شروطها أن تكون لدى الشركات الراغبة بالاستثمار أعمال منجزة وكفاءة مالية تؤهلها لنيل رخصة الاستثمار واستغلال المساحات المخصصة كفرص استثمار لاسيما التي ستخصصها الهيئة للشركة في موقع إستراتيجي بالقرب من موانئ البصرة في ناحية أم قصر.وأوضح أن الهيئة تعمل جاهدة على تلبية متطلبات المشروع باعتباره سيسد جزءا من حاجة العراق والبصرة من الأنابيب، فضلا عن توفيره فرص عمل لأكثر من ٨٠٠ يد عامة محلية، والذي سيسهم في حل مشكلة البطالة، إضافة إلى تلبية متطلبات العديد من المشاريع الصناعة الأخرى المماثلة التي ستكون ضمن حزمة مشاريع ستمنحها الهيئة إجازة استثمار للمباشرة وتسلم الأراضي والبدء بالمشاريع.

أنابيب نفطية (ارشيف)

تأكيدات برلمانية لمنح المحافظين صلاحيات كاملة

□ بغداد /المدى

أكدت عضو مجلس النواب سوزان السعد أن هناك مساعي لإعطاء المحافظين صلاحيات كاملة لزيادة النشاطات داخل المحافظات لكن من دون أن تعارض صلاحيات الوزارات في بغداد.وقالت السعد بحسب (الفرات نيوز) : إن المحافظين يعانون من مشكلة كبيرة وهي أنهم لا يملكون الصلاحيات الكافية للقيام بمهامهم داخل حدود المحافظة".

وأضافت السعد أن المحافظين يملكون صلاحيات محدودة ومن شأنها تعطيل أعمالهم داخل المحافظة وتعطيل الأعمال الخدمية داخل المحافظة".

وبينت وجوب منح الحكومة المركزية صلاحيات أوسع للمحافظين كي ينجزوا أعمالهم بالشكل المتوقع للنهوض بواقع خدمات المحافظات".

وأشارت إلى انه "عند عرض أسباب تأخير الخدمات داخل المحافظات نجد أن الصلاحيات التي يمتلكها المحافظون محدودة وخاضعة الى أوامر من الوزارات واللجان القادمة من العاصمة بغداد مما يؤدي إلى إرباك العمل".

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي عزم حكومته على منح صلاحيات أوسع للمحافظات للتخفيف من أعمال الحكومة المركزية بعد موافقة البرلمان العراقي على الأمر.

ديالى تستبعد موافقة المالية على تثبيت ٢٠ ألف موظف من عقود بشائر الخير

□ديالى /المدى

استبعدت محافظة ديالى أمس السبت موافقة وزارة المالية على تثبيت ٢٠ ألف متعاقد من عقود بشائر الخير التي صوت على تثبيتها مجلس النواب مؤخرا، مؤكدا أن الدرجات الوظيفية توزع حسب النسب السكانية للمحافظات.

وقال نائب محافظ ديالى فرات التميمي بحسب :(اكانيوز) إن المحافظة بانتظار التعليمات والتوجيهات الرسمية لتحديد المشمولين بالتثبيت من عقود بشائر الخير"، مبينا أن "عدد الذين باشروا فعليا وظائف بشائر الخير بلغ ١٣ ألف شخص في عموم الدوائر المدنية والأمنية في المحافظة".

وأضاف أن عملية تعيين عقود بشائر الخير تمت على عجالة دون اعتماد معايير الاختصاص والعمر والتحصيل الدراسي" منوها بأن "ضرورة إعادة النظر وتشكيل لجان مختصة لحسم ملف المتعاقدين ضمن بشائر الخير وإحصاء عدد الذين باشروا بشكل فعلي وظائفهم".

وأضاف: أن تثبيت عقود بشائر الخير بادرة ايجابية لتوفير فرص عمل لأبناء المحافظة وامتصاص جانب من البطالة.وأطلقت الحكومة الاتحادية في ديالى أواخر عام ٢٠٠٩ مشروعا لتعيين ٢٠ ألف شخص وبصفة متعاقد لمدة ٦ أشهر لامتصاص البطالة ومنع استغلال الجماعات المسلحة للعاطلين في المناطق الساخنة وإغرائهم ماديا إلا أن المشروع لم يحقق أهدافه لاصطدامه بقوانين وإجراءات لجنة بشائر ووزارة التخطيط.

وشكل مجلس الوزراء أواخر عام ٢٠٠٨ بعد انتهاء العمليات العسكرية الموسعة ضد المسلحين في ديالى لجنة خاصة سميت بلجنة إعمار ديالى أو لجنة بشائر الخير وخصص لها مبلغ ١٠٠ مليون دولار للمباشرة بانجاز مشاريع خدمية في المناطق المتضررة والمدمرة بفعل أعمال العنف، ووجهت انتقادات لأداء اللجنة في المحافظة بسبب غياب التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية في المحافظة ومنها إدارة ومجلس المحافظة.